الأمم المتحدة

A/74/510

الجمعية العامة

Distr.: General
21 October 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن البيان الذي أدلى به ممثل اليونان أثناء المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة الرابعة والسبعين.

في ما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها رئيس وزراء اليونان بشأن قبرص، نحن نشدِّد علي الحاجة إلى وضع الأمور في نصابها الصحيح. فالنزاع القبرصي ليس مسألة ”غزو“ أو ”احتلال“، ولكنه مسألة تتعلق بتجديد الشراكة بين مالكيْ الجزيرة، التي دمّرها الجانب القبرصي اليوناني في عام ١٩٦٣. وقد بدأ التقسيم في الجزيرة عام ١٩٦٣ عندما طرد القبارصة اليونانيون القبارصة الأتراك من أجهزة الدولة المشاركة ومؤسساتها، وكذلك من بيوتهم، في انتهاك لمعاهدات عام ١٩٦٠ ولجميع معايير حقوق الإنسان. وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٤، شن القبارصة اليونانيون حملة تطهير عرقي مسلحة ضد القبارصة الأتراك، الذين اضطروا إلى العيش تحت الحصار في جيوب تعادل مساحتها نسبة ٣ في المائة من سطح الجزيرة. وعندما أسفر ذلك عن الانقلاب الذي وقع في عام ١٩٧٤، بهدف ضم الجزيرة إلى اليونان، لم يبق أمام تركيا من خيار آخر سوى ممارسة حقوقها النابعة من معاهدات ١٩٦٠، في إطار حقوقها وواجباتها بصفتها دولة ضامنة. ومنذ ذلك الحين والقوات التركية هي العامل الوحيد الذي يمنع تكرار مآسي الماضي.

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تأييد تركيا لتسوية عادلة ودائمة لمسألة قبرص، كما تجلي ذلك بوضوح مرة أخرى في الجولة الأخيرة من المحادثات التي انتهت بالفشل في كرانز – مونتانا في ٢٠١٧. والحلُّ التفاوضي القائم على الحوار والدبلوماسية هو وحده الذي يمكن أن يكون حلا مستداماً. ونحن سنواصل العمل مع جميع الأطراف المعنية انطلاقاً من هذا الفهم.

إن تركيا، باعتبارها البلد الذي يتمتع بأطول ساحل قاري، لها حقوق مشروعة ومصالح حيوية في شرق البحر الأبيض المتوسط. لذلك، فإن تركيا، تمشياً مع القانون الدولي، ما فتئت تمارس حقوقها

241019 231019 19-18269 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السيادية الكاملة علي جرفها القاري، الذي سُجِّلت حدوده الخارجية لدى الأمم المتحدة. ونحن نشجب الأنشطة الانفرادية المتعلقة بالموارد الهيدروكربونية التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني في شرق البحر الأبيض المتوسط، مما يعرِّض الأمن والاستقرار الإقليميين للخطر. وتركيا عازمةٌ علي حماية حقوقها في الجرف القاري، وكذلك حماية القبارصة الأتراك في المنطقة.

وفي الختام، تدرك تركيا تماماً قرارات مجلس الأمن بشأن ماراش (فاروشا). وتقوم السلطات القبرصية التركية بأعمال جرد علمي مستمرة للتحقق من حالة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة في المنطقة ودراستها، وكذلك المخاطر البيئية. وستكون أي خطوات تتَّخذ في المستقبل في منطقة ماراش المسيّجة متسقة تماماً مع القانون الدولي، مع حماية واحترام حقوق السكان السابقين في المدينة. ومن الجدير بالذكر أن سكان منطقة ماراش من القبارصة اليونانيين السابقين أعربوا عن تأييدهم لهذه المبادرة، لأن ذلك سيمكّنهم في نهاية الأمر من العودة إلى ممتلكاتهم.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم